OEB Univ. Publish. Co.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد الجزائري – دراسة إحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

The contribution of small and medium-sized enterprises to the restructuring and modernization of the Algerian economy- Statistical study of SMEs in Algeria

بن صحيح نبيلة [1]، عياش زبير [2]

[1] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، nabila.bensahih@univ-oeb.dz

[2] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، zoubeirayache@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة وتطوير الاقتصاد الجزائري من خلال تقييم هذه المؤسسات ما بين الفترة الممتدة من 2016 الى 2022 حيث كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات على تنويع الاقتصاد، من خلال المساهمة في الناتج الداخلي الخام، في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل وترقية الصادرات خارج المحروقات، كما ان الجزائر كرست مجهودات كبيرة تجسدت في هياكل الدعم للنهوض بهذا القطاع. لكن هذا المجال تعترضه الكثير من المشكلات تتطلب تبني استراتيجية واضحة لدعم هذه المؤسسات والرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنمية اقتصادية، إعادة الهيكلة، تنويع الاقتصاد

تصنيف JEL : L33، M13، O1، O11.

Abstract:

This study aims to highlight the contribution of small and medium-sized enterprises (SMEs) to the restructuring and development of the Algerian economy by evaluating these enterprises between 2016 and 2022. The main objective of this study was to know the extent to which these enterprises contributed to the diversification of the economy, through their contribution to the gross domestic product, creating added value, creating jobs, and promoting exports outside of hydrocarbons. Algeria has also made great efforts, which have been embodied in support structures to promote this sector. However, this field is faced with many problems that require the adoption of a clear strategy to support these enterprises and increase their competitiveness in international markets.

Keywords: Small and medium-sized enterprises; economic development; restructuring; economic diversification.

Jel Classification Codes: L33, M13, O1, O11.

المؤلف المرسل: بن صحيح نبيلة، nabila.bensahih@univ-oeb.dz .

1.مقدمة:

الاقتصاديات الحديثة تواجه سلسلة من التحولات التي تفرضها التطورات المحلية والدولية على مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يتطلب من الدول تبني آليات جديدة قائمة على نموذج الاقتصاد السوقي، الذي يركز بدوره على أسس جديدة لخلق القيمة والثروة،

وأصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا مهما للغاية في الاقتصاد الحديث، ويثبت أنه النظام الأكثر جاذبية وإبداعا. والجزائر كغيرها من الدول النامية اهتمت بدورها خلال العقود الأخيرة بهذا النوع من المؤسسات خاصة بعد التوجه نحو تغيير هيكلة الاقتصاد الجزائري، فقد سعت إلى إرساء وتجسيد دعائم اقتصاد السوق، واتخاذ إجراءات جديدة هدفها الارتقاء بهذه المؤسسات، وابتكار وتطوير أساليب حديثة وناجعة وذلك باعتبارها منطلقا اساسيا للرفع من طاقتها الإنتاجية ومعالجة مشكلة البطالة. بحيث تكون قادرة على الجمع بين العناصر التالية: النمو وتوفيرها لمناصب الشغل. وكذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية خارج مجال المحروقات خصوصا إذا ما كانت ترقى للنضوج الاقتصادي

والجزائر تسعى جاهدة إلى تحقيق هذا الهدف، والسير في قطار التغيرات العالمية المعاصرة خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الآن من خلال الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصدار قوانين تسهل وتنظم عملها.

إشكالية الدراسة:

وتهدف هذه الورقة البحثية للتعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحديث الاقتصاد من خلال استعراض أرقام وإحصائيات لوزارة الصناعة والمناجم والديوان الوطني للإحصائيات خلال آخر ستة سنوات. وعليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكال التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تغيير هيكلة الاقتصاد الجزائري وتحديثه؟

فرضيات الدراسة:

- ساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الوسائل المساعدة على دعم قطاع التشغيل وتنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإطار النظري للدراسة وتحليل بعض الجداول والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع البحث من خلال دراسة مدى مساهمة هذه المؤسسات في تنويع الاقتصاد وتحديثه في الجزائر والهياكل الداعمة لهذا القطاع باستعراض بعض الإحصائيات والتحليلات البيانية .

أهداف الدراسة:

تظهر أهداف البحث من خلال فكرة مفادها تحديث الاقتصاد الوطني من خلال ابراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في خلق مناصب شغل وزيادة القيمة المضافة ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام وترقية الصادرات خارج المحروقات كآلية في التنويع الاقتصادي والبحث عن الهياكل المناسبة لدعمها من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري

و للإجابة على الاشكالية التالية قمنا بالتطرق الى المحاور التالية:

- ✓ **الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهياكل الدعم**
- ✓ **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني**

2. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل الدعم:

سيتم في هذه الخلفية النظرية عرض تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخصائصها قيد الدراسة، مع ابراز الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنويع الاقتصادي مع التعرف على أهم البرامج والهياكل الداعمة.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها:

تتواصل محاولات دول العالم للتوصل إلى تعريف موحد وجامع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من الإجماع حول أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تحديد مفهوم دقيق أثار الكثير من الجدل. والسبب في ذلك يرجع إلى اختلاف مراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها الدول، وإمكانية التنسيق بين هذه المؤسسات والسياسات الاقتصادية، فضلا عن تعدد المعايير التي يعتمد عليها عند وضع التعريف. (برينيس، 2017، صفحة 277)

أ) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قامت السلطات الرسمية في الجزائر بضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 11 يناير 2017 والذي ينص في مادته 5 على ما يلي:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دج، أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 01 مليار دج، لا تستوفي معيار الاستقلالية. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2017، صفحة 6)

والجدول الموالي يوضع معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم(01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية (دج)
المؤسسات الصغيرة جدا	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و04 ملايير دج	بين 200 مليون و01 مليار

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المواد 08-09-10 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 2017/01/11، ص 06.

ب) خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتصف هذه المؤسسات بمجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، منها:

- استخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، و لهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة؛
- روح المبادرة و الابتكار بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها ؛ (بوشرف، 2012، صفحة 176)
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة؛ (الزهراء، 2016، صفحة 4)
- لها القدرة على التفاعل بسهولة مع متغيرات السوق. (حسينة، 2013، صفحة 228)

ت) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنويع الاقتصادي من خلال الدور الريادي للقطاع الخاص كما أن التجارب الدولية الناجحة ترجح بحتمية إتباع هذا السبيل للوصول إلى اقتصاد متين يقوم على الإبداع وعلى قاعدة إنتاجية وهيكل صادرات متنوع، بدلا من التركيز على سلع معينة تضع الاقتصاد الوطني رهن تقلبات أسعارها في الأسواق العالمية.

أن إتباع هكذا استراتيجيات يتطلب منا الوقوف على الدور التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات من خلال التطرق الى مساهمة هذه المؤسسات في دعم الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة وأخيرا تنويع هيكل الصادرات الجزائرية. (مهدي، 2020، صفحة 321)

عموما يمكن القول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تؤدي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء أدوارا تنموية على درجة كبيرة من الأهمية، يمكن عرضها على النحو التالي:

الجدول رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة والعدد الإجمالي للمؤسسات في بعض الدول المتقدمة والنامية لسنة 2019

	فرنسا	ايطاليا	كندا	أمريكا	اليابان	تركيا	الإمارات
العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	153000	4400000	1201356	3320000	3570000	2948457	350000
القيمة المضافة	23%	66,9%	41,1%	60%	53%	53,2%	38%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد عل موقع https://www.oecd.org/

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل من إيطاليا بنسبة 66,9% وأمريكا بنسبة 60% وتركيا واليابان بنسبة 53% وهذا ما يبين الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية لهذه الدول باعتبار هذه الدول تحتوي على آليات وهياكل محكمة في دعم هذه المؤسسات والاعتماد على الابداع والابتكار مما جعلها تكون رائدة في قطاعاتها.

2.2 برامج وهياكل تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من أجل إنعاش وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادت الجزائر من إطار التعاون الخارجي من خلال العديد من البرامج أهمها: برنامج ميدا 1 وميدا 2، التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، كما تبنت عدة برامج وطنية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، والمخطط الخماسي، كما أنشأت الجزائر عدة هياكل و أليات إذ قامت بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض الهيات الحكومية كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSE، والتي تم استحداثها في سنة 2020 إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية CALPI، صندوق ضمان القروض FGAR، الوكالة الوطنية تسيير القرض المصغر ANGEM، بورصات المقاولة والشراكة، بالإضافة إلى عملة البدائل المستحدثة كشركات القرض الإيجاري، شركة الجزائر للاستثمار، وفي إطار برنامج ميدا، التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والتعاون الثنائي الألماني GIZ، استفادت الجزائر من حصة مالية لإنشاء مشاتل المؤسسات، مراكز التسجيل، حاضنات الأعمال، كآليات مستحدثة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (العزيز، 2019، صفحة 225)

- **حصيلة الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

لقد برزت في الجزائر عدة هياكل وآليات تهدف إلى دعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولدراسة نجاعة هذه الهيئات الداعمة في تأدية مهامها والأعمال المنوطة من أجلها خاصة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ندرج الجدول الموالي الذي يلخص مايلي:

الجدول رقم (03) : حصيلة الهيئات الداعمة من 2016 إلى 2021

هياكل دعم الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	82260	1822641
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	763484	1876188
الوكالة الوطنية تسيير القرض المصغر ANGEM	5309258	7852946
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE من سنة 2020	782526	1867596

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2016-2021.

من خلال المعطيات المدرجة ضمن الجدول أعلاه يتضح أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ساهمت منذ 2016 إلى 2020 في تمويل 82260 وتوفير 1822641 منصب شغل، كما ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الدفع بإنجازات الاستثمارات التي تخص إنشاء المؤسسات وتوفير مناصب الشغل فقد ساهم في تمويل 763484 مشروعا وتوفير 1876188 منصب شغل، كما بلغ العدد الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حوالي 5309258 قرضا وبذلك وفرت حوالي 7852946 منصب شغل، كما استحدثت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ سنة 2020 التي كانت سابقا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حيث ساهمة بتمويل 782526 مشروعا وتوفير 1867596 منصب شغل وهو عدد معتبر لكن لا يكون هذا المجهود كافيا مادامت القطاعات الإنتاجية في أخر الترتيب . فبرغم من الأرقام الحسنة المسجلة خلال السنوات الأخيرة إلا أنها مازالت بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها.

3.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير وخلق مناصب الشغل في مختلف القطاعات وتحسين فبي الناتج المحلي الخام والرفع من القيمة المضافة لتنمية الاقتصاد الوطني

1.3 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة في الجزائر:

إن التطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد والانفتاح التدريجي أدى إلى زيادة معتبرة في حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لم يكن هناك إحصاءات دقيقة ورسمية في السابق إلا أنه منذ أن بدأت الوزارة الخاصة بهذا القطاع بالتقويم الدوري لهذه المؤسسات، ونشر هذه المعلومات ضمن نشرية اقتصادية أصبح من السهل الحصول على إحصاءات رسمية، وفي هذا الإطار نقدم نظرة عامة حول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الخاصة والعامة) في الجزائر الفترة 2016-2022

	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع
2016	1022231	390	1022621
2017	1074236	267	1074503
2018	1141602	261	1141863
2019	1193096	243	1193339
2020	1230844	229	1231073

1286365	225	1286140	2021
1359803	223	1359580	2022

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2016-2022.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حيث قدرة عدد المؤسسات في سنة 2022 بـ 1359803 مؤسسة بعدما كانت في 2016 تقدر بـ 1022621، بحيث كانت أكبر زيادة بين 2017 و2018 بنسبة 6,27 % وما بين 2021 و 2022 بنسبة 5,71 % . بينما تراجعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع للقطاع العام من 390 مؤسسة في 2016 إلى 223 مؤسسة في 2022 . مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ يعود ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بفعل تسهيل الإجراءات والتشجيع المستمر من قبل الدولة من خلال تقديم كل الدعم اللازم لديمومتها ووضع الآليات التي تم استحداثها بغرض الاستثمار في هذا المجال وفتحه أمام المقاولين الراغبين بذلك وكذا في إطار تيقن الدولة بالدور الذي تلعبه هذه المؤسسات لتنمية الاقتصاد.
- ✓ أما التراجع المسجل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فيعود إلى سياسات إعادة الهيكلة التي تعتمدها الدولة وبالتالي تغير من نمطها ووضعها القانوني ونوعها وهذا يغير في كل مرة من عددها وغالبا يتم الاعتماد على القطاع الخاص أكثر فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما يتم الاحتفاظ بعدد محدود فقط من هذا النوع في القطاع العام الذي يعتمد بصفة أهم على المؤسسات الكبيرة.

الجدول رقم (05): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الخاصة والعامة) خلال فترة 2016-2022

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد العمال في القطاع الخاصة	2511674	2632018	2702067	2 864 566	2 968 618	3 114 860	3 288 213
نسبة التطور	_	4,79	2,66	6,01	3,63	4,93	5,57
عدد العمال في القطاع العام	29024	23452	22 197	21 085	20 898	20 108	19 608
نسبة التطور	_	-19,20	-5,35	-5,01	-0,89	-3,78	5,51

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2016-2022.

من خلال الجدول يمكننا ان نلاحظ ان المؤسسات الخاصة تستحوذ على الفئة الكبيرة من مناصب الشغل المصرح بها بحيث تساهم بشكل فعال في توفير مناصب العمل حيث ارتفع عدد العمال من 2511674 عامل سنة 2016 إلى 3288213 عامل سنة 2022 بالرغم من اختلاف نسبة التطور من سنة لأخرى إلا أن ارتفاع عدد العمال ما بين سنة 2018 و2019 بنسبة 6,01 % وما بين 2021 و2022 بنسبة 5,57 %. بينما سجلت اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تراجعا سنويا مما أذى إلى انتقال عدد العمال من 29024 عامل سنة 2016 إلى 19608 عامل سنة 2022 بنسبة انخفاض قدرت بـ 32,44 %. ومنه نستنتج أن الفضل لهذا التطور إلى زيادة وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مناصب الشغل والتقليل من البطالة. لهذا يجب على الدولة التوجه لدعم الاستثمار الخاص الذي أثبت جدارته في توفير مناصب الشغل.

3.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة حسب قطاع النشاط

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في العديد من القطاعات ويتم توضيح ذلك من خلال الجول الموالي:

الجدول رقم (06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة حسب قطاع النشاط (2018-2022)

	2018		2019		2020		2021		2022	
	م ص م ع	م ص م خ	م ص م ع	م ص م خ	م ص م ع	م ص م خ	م ص م ع	م ص م خ	م ص م ع	م ص م خ
الزراعة	100	7068	94	7 387	83	7 607	83	7 927	71	8 322
المحروقات، الطاقة، المناجم	4	2981	2	3064	2	3113	2	3241	54	3369
البناء والأشغال العمومية	16	185121	15	190 155	14	193950	13	199318	82	204438
الصناعات التحويلية	73	99865	72	103 621	72	106 049	72	109 919	14	115 921

الخدمات بما في ذلك المهن الحرة	68	585915	60	614315	58	631401	55	662 130	2	703 445
الصناعات التقليدية	ا	260652		274554	ا	288724		303605	ا	324085

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2018-2022.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط تساهم بشكل كبير خاصة (الخدمات والصناعات التقليدية) بحيث ارتفع قطاع الخدمات من 585915 سنة 2018 إلى 703445 سنة 2022 وذلك بنسبة 20,05 % ، أما بنسبة لقطاع الصناعات التقليدية فقد ارتفع القطاع من 260652 سنة 2018 إلى 324085 سنة 2022 وذلك بنسبة 24,33 % . غير أنه بالرغم من هذه الزيادة في عدد المؤسسات إلا أن بعض القطاعات لا تزال متأخرة خاصة قطاع الصناعات التحويلية الذي يعتمد على التكنلوجية والابتكار. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فهي تشهد انخفاضات في أغلبية القطاعات ما بين 2018 و 2021 كقطاع المحروقات بنسبة 50 % وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 18,75 % . وفي 2022 كان هناك ارتفاع طفيف في بعض القطاعات كقطاع المحروقات بلغ عددها 54 مؤسسة وقطاع البناء والأشغال العمومية بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع إلى 82 مؤسسة. ومنه نستنتج أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا متتالي بالنسبة لقطاعات النشاط غير أنه يوجد عجز في بعض القطاعات ويرجع هذا إلى عدم اهتمام الدولة بجل الفروع

3.3 تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد دعمت مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بصفة واضحة، باعتبارها من أهم القطاعات القادرة على رفع من القيمة المضافة ومساهمتها في النتاج المحلي الخام والصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي، وتحقيق التنمية.

- **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في خلق القيمة المضافة ومنه مساهمتها في دعم وتنويع هيكل الاقتصاد.

الجدول رقم (07): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات

الوحدة : مليار دينار جزائري

	2016		2017		2018		2019		2020		2021	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
القطاع العام	1414,65	14,23	1291,14	12,775	1362,21	12,51	1449,22	12,66	1299,91	12,233	1426,61	12,13
القطاع الخاص	8529,27	85,77	8815,62	87,225	9524,41	87,49	10001,3	87,34	9326,55	87,767	10334,13	87,87
المجموع	9943,92	100	10106,76	100	10886,62	100	11450,6	100	10626,46	100	11760,74	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2016-2021.

من خلال الجدول نلاحظ المساهمة المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة حيث انتقلت من 9943,92 مليار دينار سنة 2016 إلى 11760,74 مليار دينار سنة 2021. وقصد اضاح الرؤية أكثر نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة أكبر بكثير من مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية خلال فترة 2016 إلى 2021 حيث قدرة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة سنة 2016 بـ 8529,27 مليار دينار لتنتقل إلى 10334,13 مليار دينار سنة 2021، وهذا راجع إلى التطور الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إضافة إلى التسهيلات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتشجيع المستثمرين الخواص إضافة إلى دور البرامج المتبناة لتأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة توجيهها ومرافقتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها. تشير البيانات الإحصائية السابقة إلى بداية تكوين قاعدة اقتصادية في الجزائر من خلال القطاع الخاص والذي يتطلب دعمه بشكل ملموس فيما يتعلق بجميع وسائل الدعم والتسهيل ليكون قوة اقتصادية خارج المحروقات يمكن الاعتماد عليها لتنويع الاقتصاد الوطني.

- **نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط:**

إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب قطاع النشاط لا يسمح من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا، فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، ستكون مفيدة إلى حد بعيد لتحديد مكانة هذه الأخيرة وتقييم أداءها في الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (08): نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط

السنوات	2016		2017		2018		2019		2020		2021	
قطاع النشاط	م ص م ع %	م ص م خ %	م ص م ع%	م ص م خ%	م ص م ع %	م ص م خ%	م ص م ع %	م ص م خ%	م ص م ع%	م ص م خ%	م ص م ع%	م ص م خ %
الزراعة	0,70	99,30	0,77	99,23	0,73	99,27	0,73	99,27	0,51	99,49	0,84	99,16
البناء والأشغال العمومية	16,92	83,08	16,66	83,34	16,64	83,36	17,65	82,35	17,74	82,26	18,08	81,92
النقل والاتصال	17,15	82,85	16,33	83,67	15,39	84,61	15,13	84,87	14,69	85,31	14,62	85,38
الخدمات	31,42	68,58	34,50	65,50	34,88	65,12	34,24	65,76	34,26	65,74	33,67	66,33
الفنادق والاطعام	19,93	80,07	18,65	81,35	19,43	80,57	18,46	81,54	20,52	79,48	19,80	80,20
الصناعة الغذائية	12,53	87,47	12,48	87,52	12,80	87,20	12,52	87,48	12,17	87,83	12,79	87,21
صناعة الجلود والأحذية	13,43	86,57	11,97	88,03	14,67	85,33	15,60	84,40	10,16	89,84	8,38	91,62
تجارة وتوزيع	5,81	94,19	6,04	93,96	5,93	94,07	5,89	94,11	5,29	94,71	5,77	94,23

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2016-2021.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة تتوزع بين القطاع الخاص بنسبة 87,87% مقارنة بسنة 2016 التي كانت النسبة فيها تقدر بـ 85,77 % بحيث أصبحت مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة غالبة في بعض القطاعات (الزراعة بـ 99,16 % وصناعة الجلود والأحذية بنسبة 91,62 %، الصناعة الغذائية بـ 87,21 % النقل والاتصال بنسبة 85,38 %) في حين مساهمة القطاع العام بنسبة 12,13 % مقارنة بسنة 2016 التي كانت تقدر بـ 14.23 % . ومنه نستنتج أن هناك انخفاض كبير بالنسبة لي مساهمة القطاعات العمومية وهذا راجع للانخفاض في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التابعة للقطاع العام سنة تلوى الأخرى نظرا لسياسة الخوصصة وإعادة الهيكلة المتبناة من قبل الدولة، للدخول في اقتصاد السوق ومراجعة تحديات الانفتاح الاقتصادي.

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات :** يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم دورا مهما في دعم الناتج الداخلي الخام، ولمعرفة الوضعية في الجزائر نتناول الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (2016-2021)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	2016		2017		2018		2019		2020		2021	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	14489	2,2	15176,5	2,0	15844,6	2,9	16510	2,7	15808,7	-3,9	17167,2	2,3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للإحصاء ONS الفترة (2016- 2021)

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر حيث انتقل من 14489 مليار دينار سنة 2016 إلى 16510 مليار دينار سنة 2019 وفي سنة 2020 كان هناك انخفاض في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بقيمة 15808,7 أي بنسبة 3,9-% وهذا كان بسبب أزمة كورونا ولكن سنة 2021 كانت هناك زيادة بقيمة 17167,2 بنسبة 2,3 % وارتفعت النسبة بـ 4,3 % سنة 2022 مقارنة بسنة 2020 وهذا يمثل تعافيا للإنتاج المحلى من معظم الخسائر الناتجة عن صدمة الجائحة على أسواق العمل وعلى النمو.

وهذا ما يفسر توجه الدولة نحو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التوجه نحو اقتصاد السوق خاصة في ظل الشراكة الأورو – جزائرية، بحيث أصبحت تسعى الجزائر دوما لرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات وجعلها قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح المنشود، وذلك بتبني برامج وإصلاحات.

الشكل رقم (01): نسبة تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفترة (2016-2022)

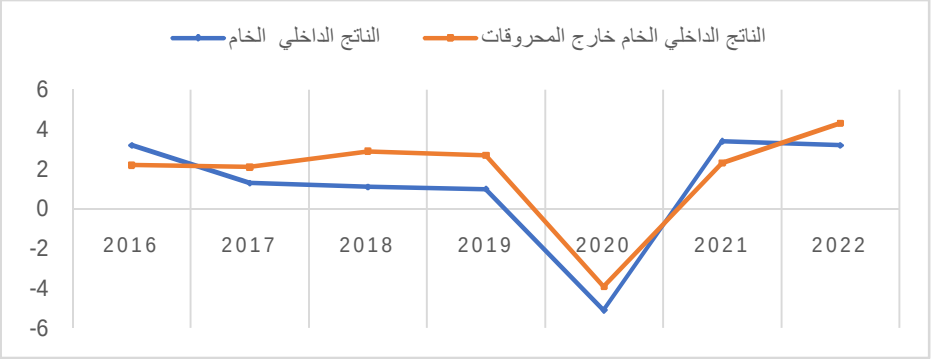

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للإحصاء ONS الفترة (2016- 2022)

- **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات:**

قبل البدء في تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير خارج المحروقات، يجب أولا الإشارة إلى حالة الميزان التجاري الجزائري ، حيث يسجل الميزان التجاري فائضا عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات والعكس، وللتعرف على وضعية رصيد الميزان التجاري نلاحظ الشكل رقم (02) الذي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري والصادرات والواردات خلال الفترة (2016-2022)

الشكل رقم (02): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2016-2022)

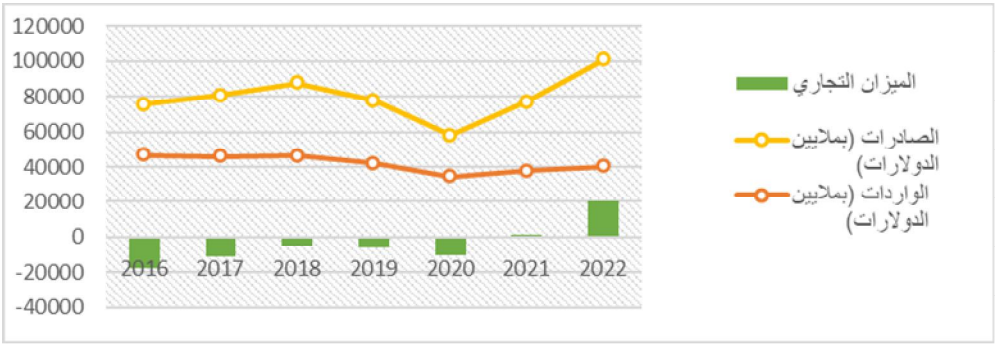

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2016-2022.

نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري لسنة 2016 عرف عجزا كبيرا فقد سجل -17844 مليون دولار واستمر هذا العجز ولكن بوتيرة أقل إلى غاية 2019 والتي قدرة بـ -6110,57 مليون دولار ويفسر هذا العجز بالانهيار في قيمة الصادرات نتيجة لانخفاض أسعار النفط أما بالنسبة للعجز الحاصل في سنة 2020 والذي ارتفع إلى -10595,84 مليون دولار والذي كان بسبب أزمة فيروس كورونا، أما بداية من سنة 2021 إلى 2022 حقق ميزان التجاري فائضا معتبرا حيث انتقل من 1597,67 مليون دولار في سنة 2021 إلى 20210,43 مليون دولار في 2022، وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات التي هي في مجملها صادرات المحروقات

الشكل رقم (03): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات للفترة (2016-2022)

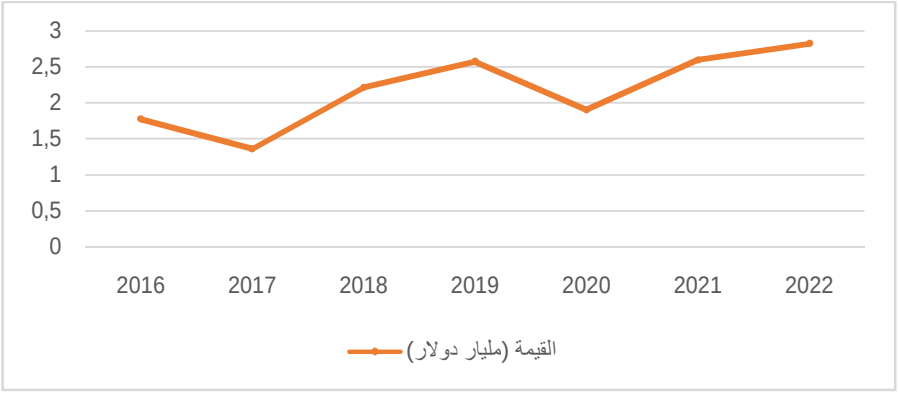

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة الإحصائية الصادرة عن بنك الجزائر 2016-2022.

يتضح لنا من خلال الشكل أن الصادرات خارج المحروقات قد شهدت تطور متذبذب بين الارتفاع والانخفاض بين سنة 2016 إلى 2020 لتصل سنة 2020 ما قيمته 1,909 مليار دولار بعد ما كانت 1,781 مليار دولار سنة 2016. كما شهدت ارتفاع ما بين 2021 إلى 2022 إذ ارتفعت من 2,601 مليار دولار إلى 2,828 مليار دولار سنة 2022.

هذا التطور يجعلنا نوقن بدور هذا القطاع في تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري بعيدا عن قطاع المحروقات يستدعي ضرورة تدعيمه وترقيته للمساهمة في التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات من خلال العمل الجاد والفعلي لتأهيل المؤسسات من أجل ترقية تنافسية المنتج الوطني ليستطيع المنافسة في الأسواق الدولية.

رغم هذا التطور الملاحظ في صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات إلا أن مساهمتها إلى إجمالي الصادرات تبقى ضعيفة وهذا لسيطرة قطاع المحروقات على التصدير في الجزائر.

4. تحليل النتائج: من خلال ما سبق نستخلص النتائج التالية:

- أن التطور الطفيف الذي أبرزته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي وهذا راجع إلى ادراك الحكومة بالدور الذي تقدمه هذه المؤسسات خاصة وأن هذه المؤسسات أعطت إضافة للدول المتقدمة والنامية والتي كان لها تجربة ناجحة في هذا القطاع مما جعل الجزائر في السنوات الأخيرة تضع آليات وهياكل جديدة وكذلك استحداثها مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي كانت سابقا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهذا لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذا وضع مراسيم جديدة لتشجيع هذه المؤسسات وخلق فيها روح المنافسة والابتكار مثل المرسوم التنفيذي رقم 18-226 والذي يتضمن احداث جائزة وطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وهذا كآلية لتحديث وترقية الاقتصاد خارج قطاع المحروقات
- عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث أنها بلغت سنة 2022 حوالي 1359803 مؤسسة وذلك بنسبة 32,27% حيث تقوم هذه المؤسسة بتشغيل ما يقارب 20 مليون عامل بحيث أكبر نسبة تعود للقطاع الخاص بنسبة 27,59% مقارن بالقطاع العام الذي عرف تراجع كبير وهذا راجع الى

تغير الدولة في البرامج والآليات وعلى الرغم من هذا التحسن إلا أنه يبقى ضعيف للارتقاء بالاقتصاد الوطني.

- لقد بينت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لا يزال بعيدا عن التنويع الاقتصادي بالرغم من كل الجهود المبذولة، وذلك لارتباطه الوطيد بقطاع المحروقات والذي يساهم بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام، في حين تبقى مساهمة القطاعين الخاص والعام خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام لا تزال لم ترقى الى المستوى المطلوب.
- أما فيما يتعلق بصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تظل هامشية، حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات خارج المحروقات 2,828 مليار دولار سنة 2022 وهو ما يؤكد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تساهم في تنويع هيكل الصادرات لكن بنسبة ضعيفة.

5. خاتمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية في أي اقتصاد متطور أو نامي، فهي تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا لتميزها بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة

لا شك أن الدولة الجزائرية قد أدركت جيدا القيمة الاستراتيجية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين نسيج اقتصادي متكامل وتنافسي، ولا شك أنها قد اتخذت العديد من الإجراءات والتدابير اللازمة التي ترجمت في استصدار القوانين والمراسيم المتعلقة بتنظيم نشاط هذه المؤسسات من جهة، والمتعلقة بإنشاء هيئات داعمة معنية بتطبيق هذه التدابير والسياسات على أرض الواقع من جهة أخرى

ومن خلال الدراسة ليجري التأكيد على دور الهام والبارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحديث الاقتصاد وإعادة هيكلته إلى النمو والازدهار وذلك بتطوير تعدادها وخلق فرص العمل، وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وخلق قيمة مضافة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة خاصة لما يوفره القطاع الخاص من مناصب عمل مختلفة والمتنوعة تراعي المستوى العلمي للأفراد، وتوسيع نطاق التنمية ليشمل كافة المجالات، مع الحث على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية استغلال أمثلا بكل كفاءة وفعالية،

ومن الواضح أن الحكومات قيد الدراسة تدرك الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط في مجال توليد الدخل الوطني وتوفير فرص عمل،

ولكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة الهيكلة والتأهيل الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والتنمية.

كما أنه بالرغم من مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المساهمة مازالت محتشمة لا ترق للأهداف المسطرة والمنتظرة من هذا القطاع الحيوي. وبالتالي وجب على الدولة الجزائرية ايلائها المزيد من الاهتمام وهو ما تقترحه الدراسة في التوصيات التالية:

- ضرورة التعاون مع المصدر في القطاع الخاص من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يبقى بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات؛
- لابد من وضع نظام فعال لجمع وتحليل و نشر المعلومات الاقتصادية ضروري لبروز وتطور المؤسسات الصغيرة؛ والمتوسطة بما يسهم في نمو الصناعة الجزائرية وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- تشجيع الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ونظيراتها من الخارج؛
- زرع الروح الريادية وتشجيع البحث والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض التنويع.

6. قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02، العدد 02، 11 يناير 2017.
- جيلالي بوشرف،2012، دور المؤسسات الغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني.
- داودي فاطمة الزهراء. (25 أفريل 2016)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني واقع، تحديات وآفاق*- ، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ، الجزائر.
- سفيان بن عبد العزيز، (2019). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري (تحديات وآفاق). *مجلة الدراسات المالية المحاسبة والادارة*، المجلد 06، العدد 01، 225.
- شريفة العابد برينيس، (2017)، التجارب الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ما فائدتها للجزائر، مجلة *التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون*، العدد 51، 275-294.

- شمول حسينة، (2013)، واقع المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتحدياتها في ظل العولمة، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة*، المجلد 04، العدد 28، 224- 246.
- عايد مهدي، (2020)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الإقتصادي، *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، المجلد 12، العدد 03، 316 -329.

- نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، https://www.industrie.gov.dz 22/07/2023
- النشرة الإحصائية الصادرة عن بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz، 2023/07/24
- Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepreneuriat 2019, https://www.oecd.org 25/07/2023
- Bulletin d'information publié par l'office nationale des statistique (ONS), https://www.ons.dz , 25/07/2023